

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 340 أنْ يَحْبِسَ الْمُتَبِيعَ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ وَيَسْتَرِدَّهٗ مِنْ الْبَائِعِ . أَيْ إِذَا قَبِضَ الْبَائِعُ ثَمَنَ الْمُتَبِيعِ الَّذِي بَاعَهُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ مِنْ الْمُشْتَرِي كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَحْبِسَ الْمُتَبِيعَ أَيْ أَنْ لَهُ إِمْسَاكُهُ كَالرَّهْنِ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ وَيَسْتَرِدَّهٗ مِنْ الْبَائِعِ ; لِأَنَّ الْمُتَبِيعَ لَمْ يَكُنْ مُقَابِلًا لِلثَّمَنِ فَيُحْبِسُ لَهُ كَمَا يُحْبِسُ الرَّهْنُ فَكَمَا أَنْ مَقْدَارَ الدَّيْنِ مَضْمُونٌ بِالرَّهْنِ فَالْمُتَبِيعُ الَّذِي يُبَاعُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ مَضْمُونٌ أَيْضًا بِثَمَنِهِ حَتَّى إِنَّ الْبَائِعَ لَوْ تَوُفِّيَ فَالْمُشْتَرِي أَحَقُّ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ بِذَلِكَ الْمُتَبِيعِ بَلْ وَمِنْ شُرَاءِ كَفَنٍ لِلْمَيِّتِ . (رَاجِعْ الْمَادَّةَ 372) (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ , وَالْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ الْبُيُوعِ وَأَبُو السَّعُودِ) وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْفَسْخِ لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ قَبْلِ الْفَسْخِ ; لِأَنَّ الْخُكْمَ قَبْلَ الْفَسْخِ أَحَرَى بِأَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ إِذْ إِنَّ إِمْسَاكَ الْمُتَبِيعِ قَبْلَهُ يَكُونُ بِسَبَبِ الْمِلَاكِيسَةِ . وَقَوْلُهُ أَحَقُّ مِنْ تَجْهِيْزِهِ أَيْ بِأَنْ تَوُفِّيَ الْبَائِعُ وَاحْتِيجَ لِتَكْفِيلِهِ فَلِلْمُشْتَرِي حَبْسُ الْمُتَبِيعِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ ثَمَنَهُ وَقَوْلُهُ (فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ قَبِضَ الثَّمَنَ) إِيَّاهُ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ الْبَائِعُ غَيْرَ مَفْقُودٍ , أَوْ دَيْنًا وَلِلْمُشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى الْبَائِعِ فَاشْتَرَى مِنْهُ شَيْئًا بِمُقَابِلِ دَيْنِهِ شُرَاءً فَاسِدًا وَأُرِيدَ فَسْخُ الْمُتَبِيعِ ; فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي حَبْسُ الْمُتَبِيعِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِشُرَاءٍ صَحِيحٍ ثُمَّ تَقَايَلَا الْبَائِعَ فَلِلْمُشْتَرِي حَبْسُ الْمُتَبِيعِ إِلَى أَنْ يَسْتَرِدَّ دَيْنَهُ مِنْهُ . وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ : لَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ الَّذِي لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ مَادَّةً يَبْذُرُ فِي الْوَصْفِ لِلدَّيْنِ الَّذِي لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا لِلْمُتَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ كَأَنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ اسْتَوْفِيَ مَالَهُ حَقِيقَةً . أَمَّا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَلَمْ يَكُنْ الْبَائِعُ لَا يَمْلِكُ ثَمَنَ الْمُتَبِيعِ وَإِنْ مَّا يَسْتَحِقُّ قِيمَتَهُ وَسُقُوطُ قِيمَةِ

الْمَمْبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مُحْتَمَلٌ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَالْقِيَمَةُ لَا
 تَكُونُ مُتَقَرَّرَةً قَبْلَ الْقَبْضِ وَقِيَمَةُ الدَّيْنِ الَّتِي لِلْمُشْتَرِي
 عَلَى الْبَائِعِ مُتَقَرَّرَةٌ فَالتَّقَاصُّ الْوَاقِعُ حِينَئِذٍ غَيْرُ مُتَسَاوٍ
 فِي الْوَصْفِ فَيَنْبَغِي لِلْمُشْتَرِي حَقُّ الْحَبْسِ . (أَبُو السَّعْدِ وَرَدٌ
 الْمُحْتَارُ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 374) الْبَيْعُ النَّافِذُ قَدْ
 يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي الْحَالِ ، أَيْ بِمُجَرَّدِ وَقُوعِ الْعَقْدِ يُفِيدُ
 الْبَيْعَ النَّافِذَ الَّذِي هُوَ مَلَكَ يَسَّهَ الْبَائِعِ لِلشَّامَنِ وَالْمُشْتَرِي
 لِلْمَمْبِيعِ وَتَصَرُّفٌ كُلٌّ مِنْهُمَا فِيمَا فِي يَدِهِ وَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ
 إِلَى شَيْءٍ آخَرَ . انْظُرْ الْمَادَّةَ تَيْنِ (252 ، 253) وَالْمَادَّةَ (369
 وَشَرْحَهَا) (الْهِنْدِيَّةُ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 375) إِذَا كَانَ
 الْبَيْعُ لَازِمًا ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ الرَّجُوعُ عَنْهُ ، أَيْ
 لَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ أَوْ وَرَثَتِهِ فِي الْبَيْعِ النَّافِذِ
 السَّلَازِمِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ بِدُونِ رِضَاءِ الْآخَرَ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ .
 انْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ (114) وَلَوْ لَمْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسِ
 الْعَقْدِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَإِنَّ الْعَقْدَ لَمَّا كَانَ تَامًا بَيِّنَ
 الْعَاقِدَيْنِ وَأَصْبَحَ الْمَمْبِيعُ دَاخِلًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَبَقَاءُ
 الْخِيَارِ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَلَازِمٌ لِابْتِطَالِ حَقِّ الْآخَرَ وَفِيهِ
 مِنَ الصَّرَرِ مَا لَا يَخْفَى وَالصَّرَرُ بِحُكْمِ الْمَادَّةِ (19) مَمْنُوعٌ ،
 وَقَوْلُهُ ' لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ ' ، لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ الْوَرَثَةِ
 فَإِذَا تَوُفِّيَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعَيْنِ ؛ فَلَيْسَ لَوَرَثَتِهِ حَقٌّ